

**دور البلديات في تطوير تربية الطفولة المبكرة
ورعايتها
تجارب عالمية**

د. فادية محمد حطيط
أستاذة الطفولة المبكرة وأدب الأطفال في كلية التربية – الجامعة اللبنانية
Email: fadahoteit@yahoo.com

ملخص البحث

يتناول هذا البحث نماذج من عمل البلديات في المجتمعات المتقدمة : أميركا، ألمانيا، السويد، إيطاليا، فنلندا، كندا. وأهم التوجهات التي يمكن استخلاصها من التجارب الغربية هي: اولا التوظيف الكبير والمتزايد في المجال التربوي على العموم وفي مجال الطفولة المبكرة تحديداً باعتباره استثماراً للمستقبل. ثانياً الاتجاه نحو إعطاء البلديات مزيداً من الامكانيات والمسؤوليات باعتبارها أقرب إلى معرفة حاجات أبناء المدن وهي على تماس مباشر مع مطالبهم. ثالثاً يتنوع شكل العمل البلدي تبعاً للتركيبة الاجتماعية السائدة، فمنها ما يشدد على التفاعل ما بين الثقافات والخلفيات المتنوعة، من خلال صيغ تلاقى ما بين الاسر، ومنها ما يشدد على تأمين خدمات رعاية للأهل العاملين. وفي بعض الدول تعتبر خدمة الطفولة حقاً للأسر منذ ولادة الأطفال وواجباً إلزامياً على البلديات. رابعاً تنتج الشراكة ما بين البلديات والمجتمع الأهلي والقطاع التربوي صيغاً وتجارب إبداعية تساعد ليس فقط في رفع مستوى العيش وإنما تساهم باستقطاب الزائرين وتحسين الخدمة السياحية كما في إيطاليا مثلاً. خامساً يحتاج العمل البلدي إلى دراسات جديدة وإلى نشر المعرفة وتطوير الحس المدني. ويخلص البحث إلى ضرورة الاستفادة من تجارب الغير، والمشاركة في حماية الطفولة المبكرة ورعايتها. ويمكن للعمل البلدي في المجتمعات العربية أن يشكل رديفاً للعمل الأسرى بحيث تراعى فيه مصلحة الطفل والأم والمجتمع ضمن تصورات حديثة وفاعلة. لا أن يترك الأطفال في أسر قد لا يكون فيها أي وعي بضرورة الرعاية والتربية، أو قد لا تتوفر فيها الخدمات الضرورية لنمو هؤلاء الأطفال. ويقترح البحث على العمل البلدي إضافة إلى مراكز رعاية الأطفال ذات الدوام المعين، تنظيم أنشطة ومراكز من قبيل مكتبات لعب وتكنولوجيا وقراءة ومراكز عامة للتفاعل بين الأهل (شبيهة بالساحات العامة في القرى مثلاً)، وترتيب مناسبات تفاعلية تثري الجوي الأسري وتدعم علاقة الناس بأمكناتهم، وتزيد وعيهم بالانتماء إلى بيئة وثقافة عليهم المحافظة عليها كما تحسنيها. ويدعو إلى التشديد على الروابط البلدية، القائمة اساساً على فكرة الجوار والقرب، لكونها تؤدي بشكل غير مباشر إلى تحصين الروابط الشبيهة، أي الروابط الأسرية وعلاقات الجيرة والعلاقات الانسانية.

Abstract

The present study addresses a number of models selected from the experiences undertaken in developed countries, such as USA, Germany, Sweden, Italy, Finland, and Canada. The major trends that can be extrapolated from western experiences are: firstly, the great importance increasingly assigned to the field of education in general, and early childhood in particular, for both are viewed as a major investment for the future. Secondly, the tendency in the above western countries, to build municipal capacities and potential and shift more and more responsibilities to municipalities on the ground of their close contact and acquaintance with the needs and requests of city dwellers. Thirdly, municipal duties are modeled on the particular social pattern in question in the above named western countries. Some of them underline cross-cultural interaction amongst different cultural and ethnic groups, others underline the issue of welfare services, while others consider the services to be offered to childhood as a matter of family rights, since the birth of the child, and as a municipal duty. Fourthly, the partnership involving municipalities, civil society and the educational sector has produced positive models and creative experiences that have not only led to the rise of living standards but have also contributed to the attraction of tourists and the development of the tourism industry, as in Italy, for instance. Fifthly, the prerequisites

of positive municipal work are that studies are seriously undertaken, information published, the role of civil society stressed.

This study goes on to underline the interest of benefiting from foreign experiences, providing welfare services to childhood and providing protection to early childhood. It suggests that municipal work in Arab countries can provide the counterpart of family duties, whereby the needs and advantages of women and children and, thereby, society is taken into account within the framework of modern and effective conceptions. Children are not to be left to the care of families that are not conscious of the importance of up-bringing and education, or who may lack the required means to provide the right care in the up-bringing of their children.

The study proposes that municipalities expand the network centers of child welfare, the organization of activities and centers - such as, libraries, play grounds, technological centers, areas for the interaction of families (for example, open space in villages). It also encourages municipalities to organize events that can consolidate people's sense of belonging to their social and cultural environments. It underlines the importance of consolidating the municipal link with city dwellers, on the grounds that such a relationship is, in fact, based upon the idea of neighborhood and contiguity, and indirectly affects analogous relationships, - notably, family relations, neighborhood relations, and human relations in general.

إن مرحلة الطفولة المبكرة الممتدة من الولادة وحتى ثماني سنوات هي من أكثر مراحل نمو الأطفال أهمية، فهي الأساس الذي ستنبنى عليه شخصية الكبار في المستقبل . وللاهتمام بهذه المرحلة إيجابيات عديدة نجلها فيما يأتي:

• من الناحية الاجتماعية:

تعمل هذه المرحلة خصوصاً على مفهوم التكيف، الذي هو وظيفة نفسانية تتجلى نتيجة تنشئة اجتماعية مناسبة. ولن نتوقف عند مختلف النظريات النفسانية التي تؤكد على أن التكيف هو رهان يتم ربحه في مرحلة الطفولة المبكرة وتأجيل العمل عليه إلى مراحل أخرى يرجح خسارته. ولأن المجتمعات تسعى إلى التماسك والاستمرارية، فإن التكيف هو من المفاهيم الاستراتيجية في تحقيق هذا المسعى، لذلك على المجتمعات رعاية هذه المرحلة وحمايتها وتوجيهها لبلوغ هذه الغاية.

• من الناحية السياسية:

إن مفهوم التكيف، الذي نراه مركزياً في تعليم الطفولة المبكرة، يتضمن بعداً أساسياً يتعلق بمفهوم الانتماء. فالتكيف لا يقوم إلا على قاعدة الانتماء إلى حضن وثقافة. وإذا كانت الأسرة هي الحاضن الأول للأبناء، فإن المجتمع هو حامل الثقافة. ومن ثم فإن الانتماء إلى مجتمع معين يشكل ركيزة كل تربية خصوصاً في المراحل الأولى.

واليوم مع الأخذ بالاعتبار لفكرة العولمة وما تستدعيه من انفتاح وانتماء كوني يتخطى الحدود الجغرافية الضيقة، فإن مفهوم الوطن يحمل بذاته بعدي الحضن والثقافة. ومن ثم فإن التربية المواطنة تشكل مشروعاً أساسياً من مشاريع التنشئة الاجتماعية والسياسية.

إن بناء مواطنة منفتحة وملتزمة في آن، هو أيضاً من المشاريع الكبرى التي تبدأ بذرتها الأولى في مرحلة الطفولة المبكرة. ومن ثم فإن من الصالح الوطني العام رعاية هذه المرحلة وتربيتها. ويقسم الباحثون تربية المواطنة إلى خمسة مواضيع رئيسية: الصدق والعطف والاحترام والمسؤولية والشجاعة.

ويرون أنها تدعم في مرحلة الطفولة المبكرة ويجب على مؤسسات هذه المرحلة إدماج هذه المواضيع في برامجها والتشديد عليها في توجهاتها.

• من الناحية الاقتصادية:

تبين الابحاث أن التوظيف في مرحلة الطفولة المبكرة له مردود كبير من الناحية الاقتصادية. وتؤكد أن برامج الطفولة المبكرة الجيدة تؤمن دفعا مباشراً في الأداء الذهني وتقلل من الهدر الناجم عن الحاجة لصفوف تعليم خاصة. هذا وأعطت الدراسات أيضاً برهاناً معقولاً على أن برامج تربية الطفولة المبكرة الجيدة تقلل من الرسوب وترفع من فرص الوصول إلى المستويات التعليمية العليا^أ. وفي هذا الصدد تبين إحدى الدراسات التقويمية لبعض برامج الطفولة المبكرة التي أجريت على أطفال أكبر من 14 عاماً، أن الأطفال الفقراء الذين كانوا قد شاركوا في برامج ذات نوعية وإدارة جيدة، كانوا بالمقارنة مع مجموعة أخرى من أطفال من نفس الخلفية الاجتماعية ولم يشاركوا في تلك البرامج، أقل عرضة للرسوب أو للدخول في صفوف خاصة، وأيضاً كانوا أقل عرضة للجنوح وأكثر حظاً في الحصول على وظائف بعد تركهم المدرسة الثانوية^ب. كذلك في عالم الأعمال اليوم، فإزاء الاعتبار المتنامي للأهمية الحاسمة لمرحلة الطفولة المبكرة من الولادة وحتى ثلاث سنوات بات أرباب العمل يتوجهون أكثر ناحية المجموعات التي توظف في التربية المبكرة، لقناعتهم بأن هذه المجموعات المعززة لنجاح الطفولة المبكرة ستكون ذات جاذبية ليس للأهل العاملين فحسب، وإنما سيكون لديها قوة عمل تنافسية في المستقبل.

إن عرض الأسباب الداعية لوضع سياسة رعاية وطنية تستهدف هذه المرحلة يتجاوز حدود اهتمام هذه الورقة. ولكن من المهم أن نشير أن الاهتمام بهذه المرحلة لا يكون فقط على صعيد بناء المدارس والاهتمام بالتعليم، بل يتعداه إلى الاهتمام بشؤون الأطفال الثقافية والتربوية والاجتماعية كافة.

أنواع مؤسسات الطفولة المبكرة^ج هي الآتية:

- دور الحضانات: وهي لأطفال من الولادة وحتى 3 سنوات.
 - دور الرعاية النهارية: وهي لأطفال الأهل العاملين، دوامها مرن تبعاً لساعات دوام الأهل.
 - الروضات: وهي تتوجه للأطفال من عمر 3 سنوات وحتى السادسة أو السابعة من العمر.
 - مراكز اللهو والتنقيف: وهي تقدم أنشطة ترفيهية خارج المدرسة لأطفال المدارس والروضات.
- ولما كان معظم أنواع هذه المؤسسات ليست دائماً في عداد مسؤولية وزارة التربية، فإن الدول المختلفة حاولت من خلال برامج عمل خاصة دعم هذه المؤسسات في هيئات اجتماعية متنوعة، وخصوصاً البلديات بسبب احتكاكها المباشر بالناس ووظيفتها في إدارة شؤونهم بما يخدم المصلحة العامة للمجتمع. وسنستعرض فيما يأتي بعض التجارب التي تقوم بها عدد من الدول الغربية في سبيل رعاية هذه المرحلة علنا بذلك نأخذ بعض الأفكار المفيدة لنا في سياساتنا الوطنية.

• الولايات المتحدة الأمريكية^د:

تعتبر تربية الطفولة المبكرة ورعايتها عاملاً أساسياً في انخراط الجماعات المختلفة عرقياً وطبقياً وفي تسهيل كل ما يتعلق باستيعاب المهاجرين والاستجابة لأدوار العمل المتغيرة. ولكن لا يوجد في أميركا سياسة وطنية مركزية متماسكة ومتبلورة متعلقة بالأسرة أو بخدمات رعاية الطفولة المبكرة وتربيتها، وإنما تتحكم فيها سياسة سوق العمل والسياسة الاجتماعية والسياسة التربوية والرعاية الاجتماعية التي تلعب دوراً أساسياً في تلك الخدمات. والسمة الرئيسية في السياسات المتعلقة بتربية الطفولة المبكرة ورعايتها في أميركا هي الانقسام

التاريخي ما بين المستويين الفيدرالي وحكومات الولايات مع الميل القوي لتخفيف تأثير الدور الفيدرالي في المجال الاجتماعي أو الاسري وتفضيل مبادرات المجتمع المحلي. أما دور الحكومة الفيدرالية فيتجسد في صياغة سياسات عامة وأهداف وتقديم تسهيلات للولايات والمجتمعات المحلية لتنفيذ البرامج المتلائمة مع احتياجاتها. ومنذ البدء كان تشديد صنّاع السياسة في الحكومة الفيدرالية على دعم الأطفال الذين هم في خطر بسبب وضعهم الاقتصادي أو الاجتماعي او النفسي، وعلى تأمين خدمات رعاية الطفل كمحفز للأمهات ليدخلن سوق العمل. أما حكومات الولايات فتستخدم التشريعات والتمويل والقوانين من أجل تنفيذ برامج الطفولة المبكرة التي تراها ملائمة. وفي السنوات العشر الأخيرة أخذت حكومات الولايات الدور القيادي في تنمية وتنفيذ خدمات ما قبل المدرسة والأطفال في خطر. ولكل ولاية طريقته الخاصة في إدارة مثل هذه الشؤون.

وكما في كل الخدمات الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن القطاع الخاص (الربحي وغير الربحي) يلعب دوراً أساسياً في تربية الطفولة المبكرة ورعايتها، إلى جانب ما تقدمه الدولة. وللمثال فإنه في عام 1996 كان هناك 84،8% من الأطفال في عمر ما قبل المدرسة يتابعون برامج رسمية، في حين 15،2% يتابعون في مؤسسات خاصة. ولكن في ما يتعلق بمراكز رعاية الطفل فكان حجم القطاع الرسمي منها لا يزيد على 10%.

ويذكر في هذا المجال دور الشركات الكبرى في تأمين خدمات الطفولة المبكرة، والمؤسسات الخيرية الكثيرة التي تدعم مثل هذه الخدمات.

وتجدر الإشارة إلى أن الصلة ما بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات ليست مفككة، إذ أن هناك هيئات ذات طابع محلي رسمي تلتزم بالمساعدة على ترجمة السياسات والتوجهات الفيدرالية على صعيد الولايات.

وسنتكلم هنا عن تجربة "الرابطة الوطنية للمدن" (**National League of Cities (NLC)** :

الرابطة الوطنية للمدن هي أقدم وأوسع المنظمات الأمريكية التي تمثل الحكومات البلدية في الولايات المتحدة. ومهمتها تقوية وتعزيز المدن كمراكز للفرص والقيادة والحكم المحلي. ويقوم عملها على الشراكة بين 49 رابطة بلدية، وهي تقدم كمصدر وطني للموارد والدعوة في أكثر من 18 ألف مدينة وقرية وبلدة. تم تأسيسها في عام 1924 من قبل 10 روابط بلدية حكومية شعرت بالحاجة لتنظيم وطني من أجل دعم الحكومة المحلية بواسطة البحث والمعلومات والمشاركة والدعوة. وتوسعت حتى أصبحت اليوم تضم 1700 مدينة و18000 رابطة مدينة محلية، وتؤمن شبكة لتبادل المعلومات وللتكلم باسم المدن الأمريكية في واشنطن وفي كل عواصم الولايات المتحدة. ويتكون جهازها من :

- مكتب تنفيذي.
- مركز تواصل لتعزيز صورة الرابطة الوطنية والبلديات ويقوم بتخطيط وإنتاج وتوزيع 50 عدداً في السنة من أسبوعية المدن الوطنية.
- مركز للسياسة والعلاقات الفيدرالية ومهمته تنمية سياسة الرابطة والدعوة للبرامج التي تقوم بها الحكومات المحلية.
- مركز برامج الأعضاء وهو مسؤول من أجل تنمية وإدارة برامج الخدمات المتخصصة للبلديات المحلية والهيئات المرتبطة بها.
- مركز البحث والبرامج البلدية: ويقدم معرفة ومساعدة وفرصاً من أجل توليد أفكار جديدة لمساعدة المدن والبلدات.
- معهد الشباب والتربية والعائلة (IYEF) وهو يساعد القيادات البلدية المحلية على القيام بمبادرات من أجل الأطفال والشباب والأسر في مناطقها.

- مكتب إدارة المؤتمر والندوات وهو مسؤول عن الدراسات والتدريب والمؤتمرات السنوية التي تعقد في مختلف البلديات.
- مكتب البرامج التعاونية ومهمته تنمية العلاقات بين رابطة المدن الوطنية والقطاع الخاص من أجل دعم برامجها وخدماتها..
- وبشكل عام تؤمن الرابطة الوطنية للمدن^{iv} مروحة واسعة من البرامج والخدمات التي تعزز قدرات العاملين في البلديات على خدمة مجتمعاتهم. وفي عام 2000 أنشأت الرابطة معهد الشباب والتربية والأسر Institute for Youth, Education, and Families من أجل مساعدة قيادات البلديات على اتخاذ مبادرات من أجل الأطفال والشباب والأسر. ومن خلال هذا المعهد تدعم الرابطة الوطنية للمدن الجهود التي تقوم بها البلديات الأعضاء من أجل تحفيز وإطلاق تشريعات فيدرالية من شأنها أن تشجع على نجاح مشاريع الطفولة المبكرة مثل : البداية المتقدمة Head Start، تمويل برامج رعاية الطفل، وبرامج الوالدية؛ وتعمل على تأمين التمويل اللازم لتنفيذ القوانين التربوية الفيدرالية وبرامج ما بعد دوام المدرسة، وعلى تعزيز انخراط الأسر والمجتمعات المحلية، وعلى تأمين الغذاء للأطفال والشباب المحتاجين، وخدمات الرعاية الصحية والصحة النفسية.
- وحاليا يسعى معهد الشباب والتربية والأسر لمساعدة القيادات البلدية على تحضير خططها الخاصة من أجل تعزيز برامج الطفولة المبكرة. وأعد من أجل ذلك أداة قياس تساعد البلديات على:
 1. جمع معلومات حول ظروف الأطفال الصغار.
 2. وضع جردة بالموارد المحلية للطفولة المبكرة المحلية.
 3. إجراء مناقشات مركزة مع الأسر والأطراف المعنية الأخرى.
- كما دعا هذا المعهد في شهر أكتوبر الماضي المدن والبلديات لإجراء مناقشات محلية حول أهمية الطفولة المبكرة والإمكانيات المتاحة لتحسين السياسات المحلية لدعم الأطفال الصغار والأسر. ويقدم المعهد وسائل وأدلة ومنشورات لمساعدة العاملين المحليين على عقد اجتماعات ومؤتمرات محلية مركزة على الطفولة المبكرة. وتتخلص الاعتبارات التي ينطلق منها معهد الشباب والتربية والأسرة في الرابطة الوطنية للمدن بأن نجاح كل مدينة مرهون مباشرة بنجاحها في دعم سكانها الصغار. وهو مؤمن بأن تجارب الطفولة المبكرة (من الولادة وحتى خمس سنوات) ذات النوعية الجيدة يكون مردودها جيداً في المستقبل من خلال خفض معدل الجريمة، وتحسين التعليم والعمل، وبناء أسر قوية. ويرى بأن القيادات البلدية هي الجهة الأصلح لتقديم مساهمة مهمة في سياسة الطفولة المبكرة وفي إنجاز البرامج وذلك من خلال طرق عدة:
 - قياس احتياجات المجتمع وتحضير استراتيجيات ملائمة لمساعدة الأطفال الصغار ليكونوا مستعدين للتعلم.
 - بناء مساندة محلية من خلال العمل على تحفيز هيئات داعمة وتوليد إرادة جماعية للمساهمة في مبادرات الطفولة المبكرة.
 - دعم الأسر بحيث يتمكن الأهل من الوصول إلى المعلومات والوسائل وأشكال الدعم التي يحتاجها أبناؤهم لانطلاقة جيدة في الحياة.
 - تعزيز صحة الطفل وسلامته .
 - مساعدة الأهل العاملين من خلال تأمين برامج رعاية الأطفال الصغار .
 - مراقبة وتطوير نوعية برامج الطفولة المبكرة المقدمة وزيادة الدعم المالي للمبادرات في هذا المجال.
 - وتحقيقاً لهذه الغايات فإن المعهد يقدم نشرة شهرية إلكترونية تتضمن كل المعلومات الحديثة حول المبادرات

الحكومية المحلية واستراتيجيات القيادات البلدية وعرضاً لأهم الأحداث والبحوث الجارية والمتعلقة بالطفولة المبكرة.

ولقد أطلقت الرابطة الوطنية للمدن في العام 2003 حملة سنوية من أجل تشجيع البلديات على الانخراط في دعم برامج الطفولة المبكرة، تحت عنوان "تحديات المدينة لنجاح الطفولة المبكرة" وفي نهاية العام، انضمت إلى البرنامج 108 مدينة وبلدة معلنة التزامها به.

٢. فنلندا^٧:

يضم برنامج خدمات تربية الطفولة المبكرة في فنلندا مؤسسات الرعاية اليومية ورياض الأطفال الخاصة والبلدية بالإضافة إلى أنشطة مختلفة منها نوادي تديرها الكنائس والمنظمات غير الحكومية، وأنواع مختلفة من نشاطات تربية الطفولة المبكرة تنظمها البلدية لصالح الأطفال وأسرهم. وكل هذه الخدمات تشكل وحدة متكاملة لدعم الطفولة والوالدية. ويعطينا الرسم التالي صورة عن كيفية تنظيم الخدمات الاجتماعية المقدمة في مجال الطفولة المبكرة:

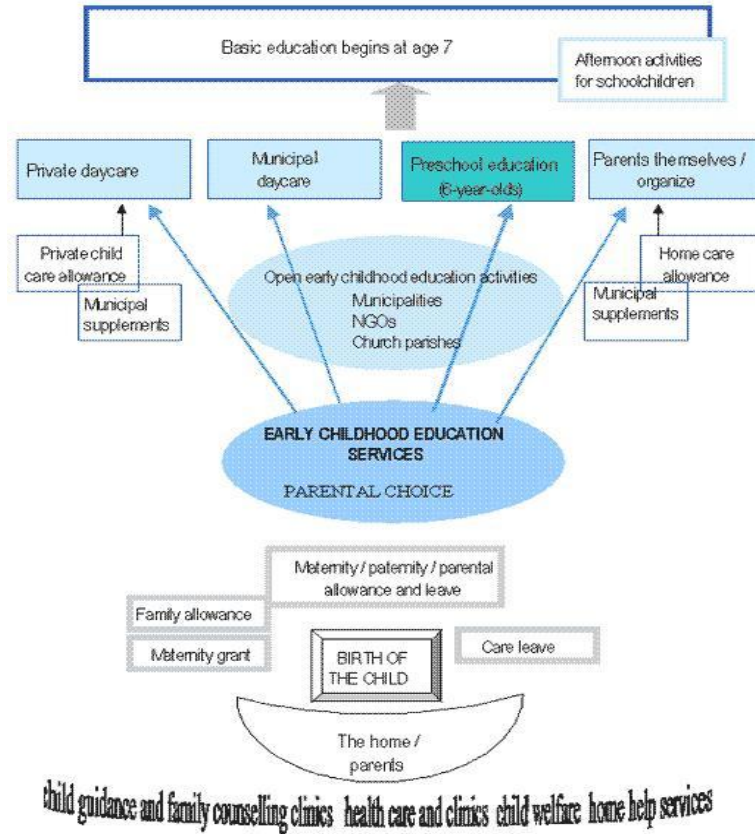


Figure 1. Early childhood education and the Finnish service and support system for families with children

وتشدد السياسة التربوية في فنلندا على تقديم الخدمات الأساسية من خلال عيادات صحة الأطفال ومؤسسات رعاية الطفل النهارية ورياض الأطفال والمدارس. كما تشدد على ضرورة التنسيق في ما بين هذه الخدمات ومع

الأسر على قاعدة القيم المشتركة.

وتشير المعطيات حالياً إلى أن كل الأسر تقريباً تستفيد من الخدمات التي تؤمنها عيادات صحة الأطفال، والتي أخذت، في السنوات الأخيرة، تركيز خصوصاً على علاقة الوالدية بنمو الأطفال النفسي الاجتماعي. ويقوم العاملون في العيادات بإرشاد الأهل حول خدمات الطفولة المبكرة المتوفرة في البلديات والفرص التي تتيحها من أجل تعزيز نوعية حياة الأطفال بالتعاون مع أهلهم.

وثمة قانون يخول الأهل في نهاية فترة الإجازة الوالدية الحصول حكماً على مقعد لطفلهم في مؤسسات الرعاية النهارية التابعة للبلدية أو على خدمة الإشراف على الطفل داخل منزله حتى دخوله المدرسة. وعلى البلديات قانوناً الإلتزام بتدبير رعاية نهارية للأطفال عندما تقتضي الحاجة. كما عليها تأمين أنشطة تربوية أخرى تتعلق برعاية الأسر والأطفال في عهدها، وواجب رعاية الصغار حتى عمر المدرسة.

ويقوم التعاون بين البلديات والسلطات التربوية في كل من مراكز الرعاية النهارية والمدارس. فالقانون يعطي الأهل الحق على الأقل بـ 700 ساعة في السنة في تربية ما قبل مدرسية قبل بدء التعليم الإلزامي، وتلتزم البلديات بتحضير مناهج محلية مناسبة مرتكزة على المناهج الوطنية للتربية ما قبل المدرسية المعتمدة من قبل المجلس الوطني للتربية.

إن استراتيجيات العمل البلدي حول الأطفال تنطلق من تحليل متعدد الاختصاصات للطفولة واحتياجات الأسر المحلية ومن الأهداف التنموية العامة لخدمات البلديات في مجال الطفولة المبكرة. و حدث تحول مهم منذ بداية التسعينات عندما قام النظام المركزي الحكومي للمتح بإعطاء البلديات حرية أوسع ومسؤولية أكبر لتنمية خدماتها. فأخذت عندها البلديات على عاتقها تأمين خدمات الرعاية النهارية للأطفال من خلال فرض الضرائب. وترك لهيئات المجتمع أمر التأكد من توافر نوعية رعاية نهارية جيدة للأطفال لكل الأسر بغض النظر عن أوضاعها السوسيواقتصادية. وعلى الرغم من أن السلطات البلدية تتكفل مراعاة النمو المتوازن لمختلف أشكال الخدمات، إلا أن هذا لا يمنع من وجود تفاوت بين البلديات في مدى استجابتها للشروط المحلية واحتياجات السكان المحليين.

ولدى الحكومة الفنلندية خطة وطنية من أجل تنمية خدمات الطفولة المبكرة في البلاد، تهدف إلى زيادة التكافؤ في النوعية بين البلديات وبين مختلف الوحدات التي تؤمن تربية الطفولة المبكرة داخل البلديات نفسها. وهي تشكل الأساس لخطط تربية الطفولة المبكرة على مستوى البلديات، وأيضاً من أجل وضع خطط على صعيد الوحدة وعلى صعيد الأطفال كأفراد.

وتشارك البلديات مع الجامعات والمعاهد ومراكز البحث والهيئات الرعائية المختلفة في فنلندا في ما يسمى "مراكز امتياز" للعمل الرعائي الاجتماعي التي تهدف إلى بناء التعاون بين مختلف أشكال الرعاية. وبشكل عام يمكن اختصار دور البلديات في فنلندا في ما يلي:

- دمج خدمات تربية الطفولة في برامجها المتعلقة بالأطفال والأسر: والعنوان الرئيسي لهذا التوجه هو منع تهيمش الأطفال في خطر. وذلك من خلال عمل موسع من أجل تأمين النمو الصحي للأطفال وتعلمهم، وخدمات تربية الطفولة المبكرة الأساسية، وتقوية الشبكات الاجتماعية للأسر، والتعاون في ما بين البلديات.
- المشاركة في تنفيذ وإدارة السياسة الوطنية في مجال تربية الطفولة المبكرة: وحيث أن وزارة الشؤون الاجتماعية والصحة في فنلندا هي المسؤولة عن تنفيذ الخطة الوطنية في هذا المجال فهي تتعاون مع مختلف الهيئات ذات العلاقة مثل وزارة التربية والمجلس الوطني ومركز البحوث والتنمية والبلديات.

٣. كندا^{vi}:

يتصف النظام التربوي في كندا بالتحديد، فلكل ولاية أو مقاطعة نظامها الخاص، ومن الصعب تقديم صورة مبسطة وواضحة حول الآليات المتبعة فيه. وفي الواقع تتعاون الحكومة الفيدرالية مع الحكومات المحلية بطرق عدة من أجل تطوير التعليم.

أما في ما يتعلق بميدان الطفولة المبكرة تحديداً، فيذكر تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حول الطفولة المبكرة^{vii} أن أهم الخصائص الديمغرافية والاجتماعية المؤثرة في برامج تربية الطفولة المبكرة ورعايتها ECEC هي: انخفاض المواليد، زيادة عدد المهاجرين ولا سيما من الدول غير الأوروبية، النسبة العالية من أمهات الأطفال العاملات، النسبة العالية من الأسر ذات المعيل الواحد مع أطفال صغار، زيادة أنواع العمل ذات الدوام غير التقليدي.

ومنذ عام 1997 انفتحت الحكومة الفيدرالية والولايات والمقاطعات على العمل معاً في الأجنحة الوطنية للأطفال من أجل دعم وتعزيز صحة وسلامة ونمو كل الأطفال الصغار. وتنفيذاً لهذا التعاون تم في عام 2000 وضع اتفاقية حول تنمية الطفولة المبكرة (Early Childhood Development (ECD) وتتص على أن تقدم الحكومة الفيدرالية منحاً مالية للولايات والمقاطعات من أجل تحسين ونشر خدمات الطفولة المبكرة ودعم الأطفال ما قبل الست سنوات وأسرهم وذلك من خلال البرامج التالية: تحسين الظروف الصحية للحمل والولادة وعمر المهد، وتحسين المساندة الوالدية والأسرية، وتعزيز النمو والتعلم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة، وتقوية أشكال الدعم الأهلي. وفي عام 2003 تم توقيع "الإطار المتعدد للتعليم المبكر ورعاية الطفل"، وهي وثيقة تتضمن تحويل التمويل الفيدرالي إلى الولايات من أجل زيادة فرص الوصول إلى تعليم مبكر ذي نوعية. وتتوزع المسؤوليات بين أكثر من جهة مسؤولة عن تعليم ورعاية الطفولة المبكرة في كندا، يمكن اختصارها على النحو التالي:

أ - الحكومة الفيدرالية:

لا تتحمل الحكومة الفيدرالية مسؤولية في مجال تعليم ورعاية الطفولة المبكرة إلا لبعض الفئات المحصورة. ولكنها مسؤولة من جهة أخرى عن تقديم تعويضات إجازة الأمومة أو الوالدية. وهي تدعم مشاريع رعاية الطفل بشكل عام من خلال التحويلات المالية للولايات والمقاطعات مثل مشروع صحة كندا والتحويل الاجتماعي.

ب - حكومات الولايات والمقاطعات:

إن حكومات الولايات والمقاطعات هي المسؤولة الأولى عن وضع وتنفيذ برامج رعاية الطفل ورياض الأطفال. ولدى كل منها برنامج لرعاية الطفل يتضمن نظام تسيير، وسياسات رعاية الطفل، وإجراءات لدعم العائلات المحتاجة، وبرامج منح. كما لديها تشريعات خاصة لرياض الأطفال الرسمية. والحكومات المحلية مسؤولة أيضاً عن برامج دعم العائلات ذوي الدخل المنخفض، والرعاية الصحية، وتشريعات العمل التي تحدد إجازة الأمومة والوالدية، وسياسة المؤسسات ما بعد الثانوية المسؤولة عن إعداد العاملين في مجال الطفولة المبكرة ومعلمي رياض الأطفال.

ج - المجالس البلدية والسلطات المحلية:

تعمل المجالس البلدية بتفويض من الحكومات المحلية على إدارة المدارس. وتتحمل مسؤولية تعليم ورعاية الطفولة المبكرة. وللمثال فإن بلديات أونتاريو تقوم بخدمات رعاية الطفل التي تتضمن التمويل وإدارة الخدمات ووضع السياسة. وهناك بلديتان في ألبرتا تديران برامج رعاية الطفل والبعض منها يقوم دوره فقط على وضع معايير وفرض رسوم لدعم رعاية الأطفال في عمر المدرسة.

٤. إيطاليا^{viii}:

تقع المسؤولية الحكومية المركزية في صحة ورفاه الأطفال الصغار من الولادة وحتى 3 سنوات على عاتق وزارة الصحة في إيطاليا. وتضطلع السلطات المحلية والإقليمية بمسؤولية وضع برامج الأطفال الصغار، في حين تقوم وزارة التربية بوضع برامج الأطفال من عمر 3-6 سنوات. إلى ذلك فإن حوالي نصف عدد الأطفال من هذا العمر تقدم لهم خدمات إضافية من خلال البلديات والكنائس والحضانات الخاصة والمؤسسات ما قبل الابتدائية.

وتقوم البلديات منفردة أو بالتعاون مع القطاع الخاص بإدارة مؤسسات الرعاية الأمومية والمدارس البلدية ما قبل الابتدائية إضافة إلى مراكز ذات دوام مرن تقدم خدمات لعب وتنشئة للصغار. وتضع كل بلدية نظامها الإداري الخاص تبعاً لحجم المدينة. وتقوم البلديات بدفع رواتب المعلمين لمرحلة ما قبل الابتدائي (وهي تعادل رواتب معلمي المرحلة الابتدائية) وتحمل تكاليف تجهيزات اللعب والوسائل التربوية. كما تتكفل بتأمين البناء وتوابعه وتأمين المفروشات، ودفع رواتب كل الأشخاص المساعدين. وتكون تكاليف مدارس البلديات زهيدة في العادة، ولكن الأهل يدفعون تكاليف الوجبات الغذائية.

وتتبع مدارس البلدية ما قبل المرحلة الابتدائية وزارة التربية، علماً بأن الحكومة لديها سياسة مرنة تسمح للبرامج المحلية بوضع معاييرها واستراتيجياتها، ما يؤدي إلى تفاوت الخدمات المقدمة فيما بين البلديات المختلفة. ومن التجارب البلدية المميزة في حقل الطفولة المبكرة نذكر:

• تجربة بلدة ريجيو أميليا:

أضحت هذه التجربة اليوم ذات شهرة عالمية، ويأتي الخبراء والباحثون والمعنيون من مختلف أرجاء العالم لزيارة هذه البلدة والتعرف على تجربتها في ميدان الطفولة المبكرة. ومن مميزات هذه التجربة إدماجها الخدمات التربوية من عمر صفر وحتى ست سنوات تحت نفس الجهاز الإداري. والسمة الرئيسية التي تميّزها هي التزام بلدية ريجيو أميليا بحقل التربية انطلاقاً من شعار أن "التوظيف في الطفولة هو توظيف منتج"، وترجمة ذلك عملياً من خلال تخصيص 40% من ميزانيتها للتربية. هذا التمويل الثابت إضافة إلى علاقة متينة ما بين البيت والمدرسة يؤكدان على المستوى الرفيع في الالتزام المدني لتأمين خدمات الطفولة المبكرة، الذي يعبر عنه من خلال تشكيل ما يسمى جماعة المدرسة من قبل البلدية والمعلمين والعاملين والأهل والمجلس الاستشاري الذين يناقشون بشكل دوري ومنتظم الأهداف المتوخاة من المدرسة وسبل تحقيقها.

• تجربة بيستويا Pistoia :

تتميز تجربة بيستويا باهتمامها الشديد بالترابط ما بين احتياجات الأطفال الصغار والجماعة المحلية ككل. وهي تضم شبكة واسعة من الخدمات النفسية التربوية. وقامت الحكومة البلدية منذ عام 1987 بتأسيس نظام من الخدمات تحت شكل أماكن خاصة للأطفال مع أو بدون أهلهم. وتشكل هذه الخدمة جزءاً من نظام موارد وخدمات عامة للأطفال من كل الأعمار. ووظيفة مراكز الأطفال هذه تأمين الدعم للطفل وأهله في الأسر التي لا تحتاج إلى دوام كامل. ويمكن للأهل والأجداد حضور أنشطة متنوعة مع أو بدون أولادهم، بحيث تلعب هذه المراكز وظيفة مكان اجتماع عام للكبار وأيضاً مصدر لعب وتجريب للصغار، كما يمكن أن تستخدم هذه المراكز أماكن تنشيط لدوام ما بعد المدرسة ومراكز للموارد يستخدمها معلمو المدينة.

• تجربة ميلانو:

أيضا لدى مدينة ميلانو خدمة متميزة يطلق عليها "وقت للعائلة" بدأ العمل فيها عام 1986 وأصبح فيها اليوم 12 مركزاً لتقديم هذه الخدمة الموجهة لأطفال من عمر 3 سنوات وما دون. وتقدم لهؤلاء الأطفال ولأسرهم بيئة داعمة لتجاربهم الاجتماعية وفرص التعلم، بحيث يمكن للأهل وللمعلمين الالتقاء والتفاعل حول رعاية ونمو الطفل الصغير. وايضا تشكل هذه المراكز فسحة لالتقاء الأهل معا وذلك من أجل مساعدة الأهل الأصغر سناً أو القادمين من بيئة ثقافية ولغوية متنوعة أو المعزولين اجتماعياً.

ومؤخراً في مبادرة حديثة قامت بها الحكومة الوطنية جرى انخراط عدد من البرامج البلدية للتفاعل وتبادل المعرفة حول تحسين خدمات الطفولة المبكرة. وتم التوصل بعد سنوات من السجال بين الكنيسة والولايات وبلدياتها والدولة، إلى نظام تعاون وثيق من أجل خدمة الطفولة المبكرة. ويجري العمل من ضمن هذا التعاون على تأمين مكان في المدارس ما قبل الابتدائية لكل طفل.

ولكن تشتت الصلاحيات يشكل عقبة أمام فعالية الخدمات التربوية والرعاية المبكرة. فالبرامج التربوية المخصصة للأطفال الذين هم أكبر من ثلاث سنوات هي تحت إشراف وزارة التربية وتلك المتعلقة بالأطفال الأقل من ثلاث سنوات هي تحت إشراف وزارة الصحة والبلديات، الأمر الذي يخلق أجهزة مستقلة وبدون تنسيق ويقلل من فرص زيادة نوعية البرامج. وإذا كانت بعض البلديات تتمتع بخدمات مميزة إلا أن هذا الوضع لا ينطبق على مجمل إيطاليا. وبعض المناطق لديها مراكز رعائية مسانئة للأمهات العاملات ولكن العديد من البلديات الأخرى ليس لديها مثل هذا النظام.

وبالرغم من كل الثغرات تبقى التجربة الإيطالية في الطفولة المبكرة متميزة بكل معنى الكلمة. ويأتي الزوار من مختلف أنحاء العالم للتعلم من هذه التجربة. ومن الخصائص الأبرز لهذه التجربة ارتفاع مستوى انخراط الجماعة المحلية والأهل إضافة إلى العاملين الرسميين والباحثين الجامعيين. وتستخدم استراتيجيات متعددة لوضع سياسة محلية باتجاه مدرسة مستقلة. ويجري التشاور الدائم في النظام اللامركزي الإيطالي ما بين الحكومة الوطنية والسلطات المحلية الإقليمية والبلدية.

٥. ألمانيا^{ix}:

تختلف الأنظمة في ألمانيا بحسب المناطق، وخصوصاً فيما يتعلق بحجم مساهمة البلديات في تكاليف خدمات الطفولة المبكرة، التي تتراوح ما بين 30% و 83%. كما تختلف السياسة الحكومية في مجال الطفولة المبكرة من محافظة إلى أخرى. ففي البعض منها هناك توجه لإعطاء مزيد من المسؤوليات للقطاع الخاص وللجمعيات الأهلية على أن تحتفظ السلطات المحلية بصلاحيات الإشراف، وفي محافظات أخرى فإن مجمل الخدمات ما زالت من مسؤولية البلديات. وتتنوع أنظمة الخدمات المقدمة فمنها ما يقدم بإشراف الأهل مباشرة وتدفع الدولة رواتب العاملين فيها، ومنها ما تقدمه شركات العمل نفسها وتتكفل بكل تكاليفه، وهناك أخيراً بعض الخدمات التي تقدم من قبل هيئات تبغي الربح ولكنها قليلة.

وبشكل عام فإن الدولة الاتحادية الألمانية لا تلعب دوراً مباشراً في تأمين خدمات تربية الطفولة المبكرة ورعايتها. وتتأتى مصادر تمويل هذه الخدمات من أربع جهات: المحافظات، البلديات، الممولين والأهل. وفي حال كانت البلدية هي الممولة الرئيسية يبقى هناك نسبة معينة لمساهمة من الجهات الأخرى (بنسبة 75%-80% مقابل مساهمة الأهل بنسبة 14% والباقي على الهيئات الأخرى). وفي كل الحالات يقع على الأهل دائماً نسبة مساهمة معينة تبعاً لمدخلهم خصوصاً فيما يتعلق بالمؤسسات للأطفال من 3-6 سنوات. ويجري العمل حالياً على إعطاء البلديات دوراً أكبر في الإشراف على خدمات الطفولة المبكرة من خلال وضع

ومتابعة المعايير التربوية والعملية لتقديم هذه الخدمات، بحيث يصار إلى مراعاة جودة هذه الخدمات. غير أن البلديات المكلفة قانونياً بتأمين رعاية الأطفال من كل الأعمار والمسؤولة عن تمويل الخدمات الإضافية تشكو من قلة الموارد. ويجري النقاش حول التوجهات المستقبلية للطفولة المبكرة، ومن الأسئلة المطروحة هل يجب توسيع فرص الحصول على خدمة الروضة لساعات أكثر بالنسبة للأطفال من عمر 3-6 سنوات و/أو للأطفال الأصغر سناً أو الأكبر؟ وهل يجب خفض مساهمة الأهل أو تحويلها إلى جهات أخرى؟ وهل يجب تعديل تعويض الإجازة الوالدية في حال ارتفعت خدمة الطفولة المبكرة؟

ومن القضايا الرئيسية المثارة أيضاً التوجه ناحية "التبليد" (municipalisation) والضمانة التي يمكن أن يؤمنها بالنسبة إلى نوعية وكمية خدمة رعاية الطفل. والسؤال الأهم هو إلى أي مدى يمكن تأمين خلفية مواطنة ألمانية موحدة من جهة؟ وكيف يمكن تأمين تكافؤ الفرص بين الأطفال على الصعيد التربوي والصحي والرعايي من جهة أخرى؟ ألا يمكن أن يصعب العمل البلدي فكرة خلق قاعدة موحدة للتعامل مع الأطفال؟ وإذا ما تم تبني مبدأ اللامركزية فما هي الجهة التي ستكون مخولة بوضع البنية التحتية الأساسية لنظام الطفولة المبكرة في ألمانيا؟ ومن يدير هذا النظام وكيف يمول ويضبط ومن يكفل النوعية؟ فمن المشكوك فيه أولاً أن تتمكن بلديات صغيرة من أخذ مثل هذه المهمات على عاتقها. وثانياً تطرح اللامركزية غير المضبوطة مسألة البلديات الصغيرة التي قد لا تكون قضايا الطفولة المبكرة من أولوياتها، وتفضل إحالتها على القطاع الخاص الربحي، وفي هذه الحالة قد يلحق الظلم بالفئات الأقل يسراً والفئات المهاجرة. ومن القضايا المهمة أيضاً المنظور الذي تقدم فيه خدمات الطفولة المبكرة وعلاقتها بالمرحلة الابتدائية. فهل أن تدرس هذه الخدمات يؤدي إلى وضع أفضل أم أنه يحرم هذا القطاع من تصور كلي يأخذ بالاعتبار احتياجات الأهل بأكملهم، وليس فقط الناحية التعليمية؟ وهذا السؤال يطرح فوراً قضية توزيع صلاحيات الإشراف ما بين عمل الشؤون الاجتماعية ذات الطابع الرعايي وما بين وزارة التربية، والصعوبات الكبيرة التي تواجه عملية التنسيق وما يرتبط بها من مشاكل تمويل.

٦. السويد*:

تختلف خدمات الطفولة المبكرة بشكل كبير بين الـ 289 بلدية في السويد. ولكن ثمة توافق عام جرى تبنيه منذ تموز 2001 يقضي بأن لدى كل الأطفال لوالدين يعملان أو يدرسان الحق بخدمة ما قبل مدرسية لمدة ثلاث ساعات يومياً. وتقدم البلديات أنواعاً مختلفة من الخدمات منها:

- الروضة (Pre-school) وهي خدمة نهار كامل طوال السنة، مع دوام يناسب ساعات عمل الأهل، يعطيها معلمون من إعداد جامعي.
 - رعاية أسرية نهارية: وتتضمن جلوساء الطفل (Child-minders) وتؤمن رعاية للأطفال في البيت. ويكون دوامها وفقاً لدوام الأهل، ويعطيها مربون من حملة إعداد تشرف عليه البلديات.
 - مراكز الأنشطة وأوقات التسلية: وهي نوع من رعاية للأطفال في عمر المدرسة من أجل تأمين الأنشطة اللامدرسية، ويمكن أن ترتبط هذه الخدمة ببرنامج المدرسة. ومنذ عام 1990 أدمجت هذه المراكز مع التقديرات المدرسية. يعطيها أشخاص لديهم أي نوع من أنواع التدريب التربوي.
 - الروضة المفتوحة: وهي خدمة، مجانية في العادة، للأهل الذين لا يعملون أو هم يدرسون.
- وتتحمل البلديات مسؤولية تمويل هذه البرامج، وتؤمنه من منح الحكومة المركزية إضافة إلى الضرائب على الدخل ورسوم الأهل التي تحددها البلديات، تبعاً لمدخل الأسرة وساعات دوام الطفل. ولقد حددت الحكومة في

العام 2002 سقفاً أعلى لهذه الرسوم، بحيث تكون تكاليف التعليم متساوية في مختلف البلديات، ومنخفضة إلى أقصى حد ممكن.

وبسبب الاعتبار العام بأن خدمة ما قبل المدرسة هي حق لكل طفل، فإن البلديات اليوم ملزمة بتأمين مقعد لكل طفل من عمر سنة ونصف وما فوق في غضون ثلاثة اشهر من تقديم طلب من قبل والد يعمل أو يدرس. ولكن هذا الأمر يطرح حالياً مشكلة كبيرة على صعيد التمويل. وما زاد من صعوبة المسألة أيضاً أنه منذ عام 1991 صدر قانون حول مرونة بداية المدرسة، وأعطى الأهل الحق بالاختيار بين أن يضعوا اطفالهم منذ عمر السادسة في المدرسة أو يبقونهم في مراكز ما قبل المدرسة، ما أضاف عبئاً على البلديات التي صار عليها أيضاً تأمين مكان للأطفال من عمر الست سنوات أيضاً.

إلى هذا اتخذت السويد منذ العام 1990 خطوة مهمة باتجاه اللامركزية عندما أنيطت مسؤولية توظيف المعلمين في المدارس الإلزامية والثانوية بالبلديات. على اعتبار أن هذا الإجراء يسمح بقيام التعاون بين مختلف فئات المعلمين في تحمل المسؤولية الجماعية عن الأطفال إذ يكون كل المعلمين من جميع المستويات تحت إدارة موحدة. وفي البدء شعر بعض المعلمين بأن توظيفهم من قبل البلديات هو خفض لمكانتهم، ولكن هذا الرأي اضمحل في السنوات العشر الأخيرة وأخذ المعلمون يبدون ارتياحهم للتعاون فيما بين مختلف فئاتهم داخل الصف. واستفاد العديد من المعلمين من فرصة تغيير وظيفتهم بانتقالهم من بلدية إلى أخرى من أجل رفع رواتبهم. كما أن التنافس بين البلديات جرى لمصلحة الأطفال وأسرهم. وبما أن البلديات صارت هي رب العمل ليس فقط بالنسبة للعاملين في خدمات الترفيه أو الطفولة المبكرة وإنما أيضاً بالنسبة لمعلمي المدارس، فإن استقلاليتها في اتخاذ القرارات حول مختلف فئات المعلمين ازدادت إن من حيث تحديد الأولويات المالية وفي تحديد مستوى رواتب المعلمين، أو أيضاً النسبة إلى إدارة المعلمين والطرق التربوية.

ومن التغييرات المهمة التي أدت إليها اللامركزية أن أصبحت كل مدرسة أو روضة حرة في صياغة نظامها التربوي ومناهجها، وتستطيع الأسر أن تختار من بينها ما يناسبها أكثر، على أن تدفع ما تقرره البلدية من رسوم لا تزيد عن الحد المقرر في القانون. ومن ثم فإن لغة المؤسسات صارت أميل لأن تكون ذات طبيعة صديقة- للزبون، وأكثر فعالية في التكلفة، ما رفع من أدائها، بالنظر إلى المنافسة التي تجري بينها لاستقطاب الزبائن. ومنذ عام 1996 انتقلت خدمات الطفولة المبكرة من وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية إلى وزارة التربية والعلوم. وبسبب تنوع أشكال تنظيم العمل في البلديات، فإن العديد منها لديه إدارة موحدة للمدارس وما قبل المدرسة، غير أن البعض الآخر لم يكن لديه نظام شبيه بعد. ولقد تم إيفاد خبير من أجل إرشاد الهيئات البلدية للقيام بالإصلاحات، ولتقديم الدعم للبلديات من أجل ترتيب أوضاعها. وتقوم إدارة المؤسسات بوضع أهداف خاصة للتعليم والرعاية، بالتوافق مع المنهج العام، وأيضاً بالتوافق مع المعايير الوطنية والمحلية.

خلاصة:

ما الذي نستخلصه من هذه التجارب؟

أولاً إن الاهتمام كبير في مجال الطفولة المبكرة، والدول المتقدمة تضع لهذه المرحلة خططاً وإمكانيات كبيرة، وتعتبر التوظيف فيه عملاً إنمائياً من الدرجة الأولى.

ثانياً إن الاتجاه الحديث في سياسة الطفولة المبكرة هو لمصلحة اللامركزية. بحيث يعود للهيئات المحلية تنفيذ البرامج والخطط الآيلة لتحسين أحوال المعيشة في مناطقها. ذلك أن هذه الهيئات هي المؤهلة أكثر من غيرها

لإدراك أهمية المشاريع المطلوبة وغاياتها. كما أن هذه الهيئات البلدية أقرب إلى المواطنين ويمكن التواصل معها على أكثر من صعيد، وبشكل ميسر.

ثالثاً يطرح هذا الاتجاه في الوقت عينه مسألة وحدة الرؤية الوطنية. فهناك خشية من أن يضيق منظور الرؤية المحلية بحيث لا يستوعب الأهداف العامة ويؤدي إلى نوع من التشرذم، وهو ما يخالف في الواقع المصلحة السياسية الوطنية في الائتلاف والتضامن والوحدة. لذلك فإن هذه اللامركزية يجب أن تكون مضبوطة بإطار توجيهي وتشريعي عام، على أن تعطى الهيئات البلدية صلاحية التنفيذ واقتراح المشاريع ووضع التصورات ويترك لجهة مركزية اتخاذ القرارات العليا وفقاً لمعايير معينة.

رابعاً إن الهدف من اللامركزية وإعطاء البلديات دوراً أكبر في مجال الطفولة المبكرة هو المرونة والتيسير، والوصول إلى الأطراف الأكثر احتياجاً، لا سيما منهم المهاجرين أو القادمين من بيئات ثقافية مختلفة أو فقيرة. ولكن يخشى أن يؤدي هذا الأمر إلى عكس المرتجى، وبدلاً من تكافؤ الفرص المقدمة يصار إلى التمييز بين البلديات الكبيرة والصغيرة، وبين سلم أولويات هذه البلدية أو تلك، لذلك فمن المناسب هنا أيضاً وضع معايير ضابطة لكل البلديات.

على أي حال فإن "المركزية المطلقة غير موجودة في الواقع العملي وهي مجرد وهم، كما أنه لا يمكن تصور وجود لا مركزية مطلقة وإلا أصبحنا أمام دول متفرقة. فاللامركزية واللامركزية مفهومان نسبياً يتغيران كما ونوعاً بحسب الأنظمة السياسية والفلسفة السياسية التي تعتمدها كل دولة من الدول في تفسير شؤونها العامة"^{xi}. ما الدروس التي يمكن أن نستخلصها في مجتمعاتنا العربية؟

في ما يتعلق بلبنان يتركز العمل البلدي على ستة ميادين: تأمين خدمات الإنارة العامة وأشغال الطرق، وتأمين المعاملات والرخص للمواطنين، وتأمين مستلزمات الصحة العامة والنظافة ثم ضبط المخالفات والتعديلات ثم استثمار وحماية الأملاك العامة والأحراج. أما العمل في الميدان التربوي والرياضي فلا يهم سوى 24 في المئة منها. وهذا ما يشير إلى أن عمل البلديات لا يزال يتركز بوجه عام على الأعمال التقليدية المتعارف عليها في حين لا تزال الأعمال غير الروتينية التي تعتمد على المبادرة غير محتلة مركز الأولوية في العمل البلدي"^{xii}. ومع أننا نشهد في لبنان اليوم تجارب شراكة ما بين المجتمع الأهلي والرسمي والبلدي أكثر حداثة، إلا أن هذا الأمر يستلزم مزيداً من الجهود والدراسات. ونعطي أمثلة عن تعاون البلديات في تجهيز بعض المدارس لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة وللقيام بأنشطة متنوعة (بلدية الغبيري) كما هناك تعاون بين العديد من البلديات ووزارة الثقافة في فتح مكتبات عامة. ولكننا لا نشهد عملاً متبلوراً متعلقاً بالطفولة المبكرة، فمعظم الخدمات في هذا المجال متروك للقطاع الخاص والأهلي وجزء منه ملقى على عاتق وزارة الشؤون الاجتماعية. وهذا الأمر يوحي بغياب سياسة وطنية متعلقة بالطفولة المبكرة وكيفية رعاية خدماتها، ومن ثم هدر إمكانية توظيف هائلة في هذا المجال.

ومع أنه يمكن للمرء توقع وجود مبادرات بلدية جديدة وفعالة على الصعيد العربي، إلا أننا نفترض بأننا ما زلنا بعيدين عن التفكير بسياسة وطنية وعملية للطفولة المبكرة وفي القطاع الاجتماعي بشكل عام. من هنا نستخلص بعض التوجهات التي يمكن أن تكون مناسبة على الصعيد العربي.

أولاً إن لكل بلد أولوياته ومشاريعه. والنظر في الطفولة المبكرة لا يكون من زاوية ضيقة بل إن هذا الحقل هو على تماس مباشر مع أوضاع الأسر، وخصوصاً وضع النساء في كل بلد. ومن المفاعيل المهمة لتحسين خدمات الطفولة المبكرة هي ما ينعكس على عمل المرأة. فيلزم والحال هذه مراعاة دوام العمل واحتياجات الأمهات والآباء تسهيلاً لهم في ترتيب حياتهم.

ثانياً إن الارتباط وثيق ما بين وضع المرأة في المجتمع والخدمات المقدمة للطفولة المبكرة. وإذا كان وضع المرأة يتأثر بظروف ذاتية تتعلق بالمرأة كفرد (مستوى تحصيلها العلمي مثلاً) وبظروف عامة تتجاوز الأطر المحلية، ولكن لا شك بأن السياسات الاجتماعية من شأنها دفع وضع المرأة في طريق الاستقلالية والمشاركة في الشأن العام، أو تقييده في المجال الأسري الخاص.

ثالثاً إن خدمات الطفولة المبكرة ورعايتها وثيقة الصلة بالشأن الأسري عموماً. ومن هنا علينا كبليات، أن نفكر في أشكال من شأنها التشديد على أواصر اللحمة الأسرية، وقد يكون العمل البلدي بذاته هو أحد تجسيديات هذه الأواصر. إن رعاية الطفولة المبكرة ورعاية الأسرة عموماً هو عمل داعم للأسر، وإذا كنا كمجتمعات عربية نمجد وظيفة الأمومة ونعتبرها ضمناً هي المسؤولة عن ضمان رفاه الأسرة، فإن العمل البلدي من شأنه أن يدعم هذا التوجه ويشدد عليه، وذلك من خلال عمل إرشادي أسري، ينقل وظيفة الأمومة من دورها البيولوجي إلى دور ثقافي مهم ومعزز للنمو الاجتماعي.

رابعاً إن اضطلاع البلديات بخدمات الطفولة المبكرة يمكن أن يدل على أهمية هذا الجانب وعلى ضرورة أن يراعى فيه مصلحة الطفل والأم والمجتمع ضمن تصورات حديثة وفاعلة. لا أن يترك الأطفال في أسر قد لا يكون فيها أي وعي بضرورة الرعاية والتربية، أو قد لا تتوفر فيها الخدمات الضرورية لنمو هؤلاء الأطفال. ويمكن أن يشكل العمل البلدي رديفاً للعمل الأسري، لا بديلاً له.

خامساً إن مجالات رعاية الطفولة المبكرة يمكن أن تأخذ صيغاً متعددة وحررة، من قبيل مراكز استقبال الأطفال في دوام قصير أو لساعات محددة، أو بعد المدرسة. ويمكن كذلك التفكير بأنواع جديدة من الخدمات مثل:

- مكاتب لعب (Ludothèque) يأتيها الأطفال من أجل اللعب والتمرين الذهني تحت إشراف مربين معدين لهذا الغرض.

- مكاتب للقراءة وتكون مجهزة بكتب حديثة ومناسبة لأعمار الأطفال، وبتجهيزات إلكترونية من شاشات عرض وكمبيوتر، تقام فيها أنشطة مساعدة على القراءة وعلى التعبير، مثل عروض حول قصص معينة في مناسبات مختلفة. وأيضاً بإشراف مربين لديهم معرفة بمثل هذه الأنشطة.

- مراكز لقاء وتفاعل بين الأهل، الآباء والأجداد، يمكن أيضاً أن تقدم محاضرات وعروض حول مواضيع تهتم الأهل وتجمعهم مع أبنائهم في أماكن ثقافية مفتوحة. وهذه المراكز يمكن أن تؤدي الوظيفة التي كانت تؤديها في الماضي الساحات العامة في القرى حيث يلتقي الناس ويتفاعلون.

- يمكن إجراء مسابقات من قبل البلدية حول موضوعات ذات علاقة بالمدينة (مسابقة تزيين الواجهات، أو مسابقات لعروض شوارع، أو مسابقات بين الأطفال حول علاقتهم بالمكان، أو مسابقة الجار الطيب، أو مسابقات حول أنواع الأكل.... وثمة أفكار عديدة وخلاقة في هذا المجال يمكن للأهل والأبناء المشاركة فيها معاً).

إن هذه الأنشطة تشكل مناسبات تفاعلية تثري الجو الأسري وتدعم علاقة الناس بأمكنتهم، وتزيد وعيهم بالانتماء إلى بيئة وثقافة عليهم المحافظة عليها كما عليهم تحسينها. والتشديد على الروابط البلدية، القائمة أساساً على فكرة الجوار والقرب، يؤدي بشكل غير مباشر إلى تحسين الروابط الشبيهة، أي الروابط الأسرية وعلاقات الجيرة والعلاقات الإنسانية مع أبناء الثقافات الأخرى، مما يرفع من المستوى الحضاري للمدينة بشكل عام، فنتحول من مكان يعيش فيه أفراد مجهولون إلى مكان لجماعات مترابطة. أليس ذلك مطلب الخائفين من الحداثة والتغريب وقطع أواصر اللحمة العائلية؟

مراجع:

M; Nicolopoulou : Play, cognitive Devopment, and the Social World, In Scales&alt; Play and The Social Context of Development in Early Care and Education; Teacher College, Columbia University,1991, P. 19

المرجع نفسه، ص 19

<http://www.oecd.org/dataoecd/52/33/2535075.pdf> iii

<http://www.citymayors.com/orgs/natleague.html> iv

http://pre20031103.stm.fi/english/pao/publicat/child_education/introduction.htm v

<http://www.cca-ace.ca/faq.cfm> vi

<http://www11.sdc.gc.ca/en/cs/sp/socpol/publications/reports/2004-002623/english.pdf> vii

http://www.oecd.org/infobycountry/0,2646,en_2649_37455_1_1_1_1_37455_00.html viii

<http://www.oecd.org/dataoecd/31/56/33685537.pdf> ix

<http://unesdoc.unesco.org/images/0013/001301/130135e.pdf> x

xi خالد قباني، اللامكزية ومسألة تطبيقها في لبنان، مذكور في: غسان مخيبر، البلديات والسلطة المركزية، بيروت، معهد العلوم

الاجتماعية وفريدريتش إيبرت والسيرموك، 2000

xii فارس ابي صعب، تجربة العمل البلدي في لبنان: تحليل المسح الاستبياني، في العمل البلدي في لبنان، بيروت، المركز اللبناني

للدراستات، 2002، ص.ص 18-19